

مصادر متطابقة .. تشييع جنازة الشرطي الذي عثر عليه مقتولا ومتفحما بطريقة «بشعة»

عبدالحق خرباش.. 03.03.2023



كاتب صحفي ومدير النشر للجريدة الإلكترونية hakikanews.net مصادر متطابقة ..

تشيع جنازة الشرطي الذي عثر عليه مقتولا ومتفحما بطريقة «بشعة»

جرى، قبل قليل من يومه الجمعة، تشييع جنازة الشرطي هشام، الذي راح ضحية جريمة قتل وصفت بـ «البشعة».

وفي مقبرة الزيتونة، بمنطقة ليساسفة بمدينة الدار البيضاء، شيعت جنازة الراحل الشرطي، بحضور شخصيات وازنة في الأمن وعلى رأسها عبد الله الوردى، والي أمن الدار البيضاء.

وكانت قد فتحت المصلحة الولائية للشرطة القضائية بمدينة الدار البيضاء بحثا قضائيا تحت إشراف النيابة العامة المختصة، أمس الخميس 2 مارس الجاري، وذلك لتحديد ظروف وملابسات اختفاء موظف شرطة في ظروف تحتمل شبهة إجرامية.

وحسب المعلومات الأولية للبحث، فقد اختفى موظف شرطة يعمل بفرقة المرور بمنطقة أمن الرحمة بالدار البيضاء، مباشرة بعد انتهائه من مهامه مساء أمس الأربعاء، خلفا وراءه كاميرا وظيفية محمولة ونظارات شخصية تم العثور عليها وهي تحمل بقايا آثار دماء.

وقد مكنت عمليات المسح والتمشيط التي باشرتها مصالح الأمن الوطني

بتنسيق مع عناصر الدرك الملكي، من العثور على جثة متفحمة داخل قناة للصرف الصحي بالقرب من دوار «الخدارة» بضواحي حد السوالم، والتي يشتبه في كونها لموظف الشرطة المختفي، خصوصا بعدما تم العثور بمسرح الحادث على أصفاد مهنية وبقايا من صدريته الوظيفية.

ويعمل خبراء الشرطة العلمية والتقنية حاليا على التحقق من هوية الضحية، بالاعتماد على بصماته الجينية، بينما يواصل ضباط الشرطة القضائية أبحاثهم الميدانية وانتداباتهم التقنية تحت إشراف النيابة العامة المختصة، وذلك للكشف عن جميع ظروف وملابسات وخلفيات هذه القضية.



**تعيين السيد الحسين ايت الحاج
مديرا عاما لمؤسسة الأعمال
الاجتماعية لوزارة إعداد التراب
الوطني والتعمير والإسكان
وسياسة المدينة.**

عبدالحق خرباش.. 02.03.2023



hakikanews.net كاتب صحفي ومدير النشر للجريدة الإلكترونية تعيين السيد الحسين ايت الحاج مديرا عاما لمؤسسة الأعمال الاجتماعية لوزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة.

نوه رئيس الحكومة، عزيز أخنوش، يوم الخميس بالرباط، بـ"الدينامية والالتقائية" التي تشتغل بها مختلف القطاعات الوزارية من أجل تنزيل البرنامج الحكومي في انسجام تام وبوتيرة إصلاحية عالية وأبرز السيد أخنوش، في كلمته الافتتاحية لاجتماع المجلس الحكومي، أن هذه الدينامية "تنعكس إيجابا على التنزيل الفعال لمختلف الأوراش الاستراتيجية، وهو ما لمسناه خاصة من خلال الاشتغال على النصوص التنظيمية المرتبطة بميثاق الاستثمار، بحيث نجحنا، وبمساندة من البرلمان، في إصدار القانون الإطار في ظرف السنة الأولى من عمر هذه الحكومة".

وأضاف أنه تم أيضا استصدار النصوص التنظيمية المتعلقة بتفعيل القانون الإطار، سواء تعلق الأمر بمرسوم إجراء نظام الدعم الأساسي للاستثمار ونظام الدعم الخاص بالمشاريع الاستراتيجية أو القرارات التي تفعل هذا المرسوم، وذلك في احترام تام للآجال المنصوص عليها في ميثاق الاستثمار.

وأعلن رئيس الحكومة بالمناسبة، أنه وقع صباح اليوم، على القرارات الثلاث التي تفعل مرسوم القانون الإطار للاستثمار، مبرزا أنه "بذلك، نكون قد قطعنا أشواطاً مهمة لتعزيز جاذبية الاستثمار الخاص ببلادنا، وفقاً للتوجيهات الملكية السامية".

كما أعرب عن أمله في أن يواكب القطاعان الخاص والبنكي هذه الدينامية "حتى نتمكن معا من بلوغ هدف خلق 500 ألف منصب شغل، برفع الاستثمار الخاص إلى 550 مليار درهم في أفق سنة 2026".

وفي السياق ذاته، أكد السيد أخنوش أن جاذبية المملكة، بالنسبة للمستثمرين الخواص، رهينة بتوفر مجموعة من العوامل، مبرزا في هذا الصدد نجاح المملكة المغربية في الخروج من مسلسل المتابعة المعززة، أو ما يعرف بـ"اللائحة الرمادية" لمجموعة العمل المالي يوم الجمعة الماضي، كنتيجة للمجهودات والإجراءات - GAFI - الاستباقية التي باشرتها المملكة تحت الإشراف السامي لجلالة الملك، والتي ستساهم في رفع منسوب ثقة المؤسسات المالية الدولية والمستثمرين الأجانب.

ولتوفير عوامل نجاح الاستثمار الخاص، يضيف السيد أخنوش، فتحت

الحكومة مجموعة من الأوراش المتلازمة، منها خاصة الورش المهم لإصلاح الإدارة وتبسيط المساطر، وكذا أوراش اللاتمرکز الإداري والرفع من فعالية المراكز الجهوية للاستثمار وتعزيز الاستقرار الضريبي وتجويد منظومة الصفقات العمومية وتحسين آجال الأداء.

وأكد بهذا الخصوص، على الالتزام الحكومي بالرفع من وتيرة تنزيل وتفعيل ورش تبسيط المساطر، وفقا للتوجيهات الملكية السامية، وذلك لتجويد عمل الإدارات في علاقاتها مع المرتفقين، والمستثمرين، مذكرا بأنه تم بداية الأسبوع الماضي عقد الاجتماع الأول في عهد هذه الحكومة للجنة الوطنية لتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية، حيث تم الوقوف على مدى تقدم هذا الورش، وتم جرد وتدوين ما يناهز 2.700 IDARATI.MA. قرار إداري ونشرها بالبوابة الوطنية في سجل رئيس الحكومة أنه تم التركيز، منذ بداية هذه الولاية الحكومية، على تبسيط عدة مساطر إدارية متعلقة بالاستثمار، حيث تم في إطار تشاركي مع مختلف المتدخلين، مركزيا ومحليا، تبسيط 22 مسطرة الأكثر تداولاً، ما مكن من تقليص عدد الوثائق المطلوبة التي تخص هذه المساطر بنسبة 45 في المائة، وهو ما لاقى استحسان المستثمرين، في انتظار تعميم هذه التجربة على باقي المساطر الإدارية المتعلقة بالاستثمار في مرحلة مقبلة.

وللدفع بهذا الورش، قال إن المجلس الحكومي يتداول اليوم مشروع مرسوم يكرس لمبدأ "اعتبار سكوت الإدارة بمثابة موافقة" بالنسبة لمجموعة من القرارات الإدارية، والذي سيغير طريقة تعاطي الإدارة والجماعات الترابية مع طلبات المرتفقين ويسهل عليهم استصدار القرارات، في آجال المعقولة.

وأشار رئيس الحكومة إلى أن المجلس سيتداول اليوم، في إطار تسريع تنزيل مقتضيات القانون 55.19، في ثلاثة مشاريع مراسيم تطبيقية تصب كلها في اتجاه تبسيط المساطر، داعياً السيدات والسادة الوزراء، إلى التسريع بإخراج مرسوم التبادل البيني للمعلومات والوثائق بين آخر شهر أبريل المقبل، وبالتالي، فإن (interopérabilité) الإدارات المواطن لن يكون مجبراً على طلب وثائق من إدارات متعددة.

وقال في الشأن نفسه "كما التزمنا، مع السيد وزير الداخلية والسيدة وزيرة الانتقال الرقمي، بأجل آخر أبريل، لتتم رقمنة القرارات الإدارية التي تحتاجها كل الأسر المغربية، في يوم من الأيام مثل: شهادة الأزدیاد، وشهادة الوفاة، ورخص السكن والبناء

وخلص رئيس الحكومة إلى التأكيد على أن نجاح التنزيل الفعلي والسليم لهذا الورش الاستراتيجي رهين بالانخراط التام والمعهود لجميع القطاعات الحكومية من أجل الارتقاء بالمرفق العام، وضمان عدالةولوج للخدمات وبالتالي تعزيز ثقة المرتفقين في الإدارة. تقديم عرض حول "حصيلة العمل الحكومي في مجال تبسيط المساطر والإجراءات الإدارية وبرنامج العمل برسم السنة الجارية

تتبع مجلس الحكومة، المنعقد يوم الخميس، عرضاً قطاعياً حول "حصيلة العمل الحكومي في مجال تبسيط المساطر والإجراءات الإدارية وبرنامج

العمل برسم السنة الجارية"، قدمته الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة غيثة مزور وقال الوزير المنتدب المكلف بالعلاقات مع البرلمان، الناطق الرسمي باسم الحكومة، مصطفى بايتاس، خلال ندوة صحافية عقب اجتماع مجلس الحكومة، إن الوزيرة تطرقت خلال عرضها للصيغة المبسطة للقرارات الإدارية والتي them 22 قرارا إداريا الأكثر تداولاً، تم تبسيطها ورقمنتها.

وسيمكن هذا، بحسب السيدة مزور، من تقليص عدد الوثائق المطلوبة من المستثمرين بنسبة 45 في المائة، كما سيختصر الوقت الزمني لتكوين ملف الاستثمار بنسبة النصف. واستعرضت الوزيرة بعد ذلك أهم مشاريع رقمنة الخدمات الإدارية.

المصادقة على مشروع مرسوم بتطبيق بعض أحكام القانون المتعلق بتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية

صادق مجلس الحكومة، يوم الخميس، على مشروع المرسوم رقم 2.22.141 بتطبيق بعض أحكام القانون رقم 55.19 المتعلق بتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية، في ما يتعلق بالقرارات الإدارية التي تسلمها الجماعات الترابية ومجموعاتها وهيئاتها، قدمه وزير الداخلية عبد الوافي لفتيت.

وأوضح الوزير المنتدب المكلف بالعلاقات مع البرلمان، الناطق الرسمي باسم الحكومة، مصطفى بايتاس، خلال ندوة صحافية عقب اجتماع المجلس، أن هذا المشروع يندرج في إطار تطبيق بعض أحكام القانون رقم 55.19، في ما يتعلق بالقرارات الإدارية التي تسلمها الجماعات الترابية ومجموعاتها وهيئاتها، علماً بأن القانون المذكور قد أفرد أحكاماً خاصة بالنسبة لهذه القرارات، لكونها تعد الأكثر طلباً من طرف المرتفقين.

كما يندرج المشروع، يضيف الوزير، ضمن التزام وزارة الداخلية وانخراطها في تنزيل مضمون ورش تبسيط المساطر والإجراءات الإدارية، لاسيما بالنسبة للقرارات الإدارية التي تسلمها الجماعات الترابية ومجموعاتها وهيئاتها.

وسجل أن هذا المشروع يهدف إلى حصر لائحة القرارات الإدارية الخاصة بالجماعات الترابية ومجموعاتها وهيئاتها التي يعتبر سكوت الإدارة فيها، بعد انصرام الأجل المحدد، بمثابة موافقة؛ وتحديد نموذج الإشهاد بسكوت الإدارة المعتبر بمثابة موافقة، الصادر عن والي الجهة أو عامل العمالة أو الإقليم، حسب الحال؛ والتنصيص على توجيه المرتفقين عبر البوابة الوطنية للمساطر والإجراءات الإدارية نحو المنصات الإلكترونية المتاحة الخاصة بالقرارات الإدارية الصادرة عن الجماعات الترابية ومجموعاتها وهيئاتها.

وحسب الوزير، يتضمن هذا المشروع، أيضاً، مقتضيات تحيل على قرار لوزير الداخلية، يحدد: الآجال القصوى لمعالجة طلبات القرارات الإدارية التي تسلمها الجماعات الترابية ومجموعاتها وهيئاتها؛ لائحة القرارات الإدارية الصادرة عن الجماعات الترابية ومجموعاتها

وهيئاتها المعنية بتمديد الأجل القانوني لإنجاز خبرة تقنية أو بحث عمومي؛ ولائحة الوثائق والمستندات المكونة لملف طلب القرارات الإدارية الصادرة عن الجماعات الترابية ومجموعاتها، عند الاقتضاء. بالإضافة إلى الإحالة، في ما يتعلق بالقرارات الإدارية التي تسلمها الجماعات الترابية ومجموعاتها وهيئاتها، والتي تتطلب معالجتها تدخل إدارة أخرى، على قرارات مشتركة للسلطة الحكومية المكلفة بالداخلية والسلطة الحكومية المعنية، لتحديد الآجال اللازمة لكل متدخل.

المصادقة على مشاريع مراسيم ذات الصلة بالقرارات الإدارية صادق مجلس الحكومة، المنعقد يوم الخميس، على ثلاثة مشاريع مراسيم ذات الصلة بالقرارات الإدارية، قدمتها الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة غيثة مزور.

وأوضح الوزير المنتدب المكلف بالعلاقات مع البرلمان، الناطق الرسمي باسم الحكومة، مصطفى بايتاس، خلال ندوة صحفية عقب اجتماع المجلس، أن المجلس صادق على مشروع المرسوم رقم 2.22.385 بتحديد لائحة القرارات الإدارية الضرورية لإنجاز مشاريع الاستثمار التي لا يتجاوز أجل معالجة الطلبات المتعلقة بها وتسليمها 30 يوما.

وأوضح أن هذا المشروع يندرج في إطار تطبيق أحكام القانون رقم 55.19، لا سيما المادة 16 منه، التي تنص على تحديد أجل قانوني أقصاه 30 يوما لمعالجة القرارات الإدارية الضرورية لإنجاز مشاريع الاستثمار؛ وفي إطار تنفيذ برنامج عمل اللجنة الوزارية المحدثه بغرض قيادة إعداد وتنفيذ الميثاق الجديد للاستثمار، سيما في ما يتعلق بالإجراءات الاستعجالية ذات الأولوية الرامية إلى تحسين مناخ الأعمال ودعم تنافسية الاقتصاد الوطني، في الشق المتعلق بالمساطر والإجراءات الإدارية ذات الصلة.

وأضاف الوزير أن هذا المشروع يتضمن مقتضيات تحدد لائحة القرارات الإدارية الضرورية لإنجاز مشاريع الاستثمار التي لا يتجاوز أجل معالجة الطلبات المتعلقة بها وتسليمها للمرتفقين 30 يوما كحد أقصى، الأمر الذي سيعطي دفعة قوية لتشجيع الاستثمار في المملكة، مما سيمكن المستثمرين من الحصول على مجموعة من القرارات الإدارية ذات الوقع الاقتصادي الكبير في وقت وجيز، كما سيشكل دعامة أساسية لتحسين مناخ الأعمال بالمغرب. وفي ما يتعلق بمشروع المرسوم رقم 2.22.386 المتعلق بتحديد لائحة القرارات الإدارية التي تقتضي معالجتها بتمديد الأجل القانوني المحدد لتسليمها من أجل إنجاز خبرة تقنية أو بحث عمومي، أوضح الوزير أن هذا المشروع يندرج في إطار تطبيق أحكام القانون رقم 55.19، لا سيما المادة 17 منه، التي تنص على إمكانية تمديد أجل تسليم القرارات الإدارية المحددة طبقاً لأحكام المادة 16 من القانون المذكور، عندما تقتضي معالجة طلبات المرتفقين إنجاز خبرة تقنية أو بحث عمومي، شريطة تبليغ الأجل الجديد لتقديم جوابها إلى المرتفق بكل وسيلة من وسائل التواصل الملائمة، مع الحرص على ألا تتعدى مدة هذا التمديد المدة اللازمة

. لإنجاز الخبرة أو البحث المذكورين

وتابع الوزير أن هذا المشروع يتضمن مقتضيات تحدد لائحة القرارات الإدارية الملحقة بالمشروع، التي يمكن أن تتطلب معالجتها من طرف الإدارة والرد عليها، تمديد الأجل القانوني الأقصى من أجل إنجاز خبرة تقنية أو بحث عمومي، وبخصوص مشروع المرسوم رقم 2.22.387 بتحديد لائحة القرارات الإدارية الذي يعتبر بمثابة موافقة، سكوت الإدارة بعد انصرام الأجل المحدد لمعالجة طلبات الحصول عليه، فأوضح الوزير أن هذا المشروع يندرج في إطار تطبيق أحكام القانون رقم 55.19، لا سيما المادة 19 منه، التي تنص على اعتبار سكوت الإدارة، بعد انقضاء الآجال القانونية، بمثابة موافقة، وذلك بخصوص الطلبات المتعلقة بالقرارات الإدارية التي تحدد لوائحها بنص تنظيمي؛ وفي إطار تنفيذ برنامج عمل اللجنة الوزارية المحدثة بغرض قيادة إعداد وتنفيذ الميثاق الجديد للاستثمار، سيما في ما يتعلق بالإجراءات الاستعجالية ذات الأولوية الرامية إلى تحسين مناخ الأعمال ودعم تنافسية الاقتصاد الوطني، في الشق المتعلق بالمساطر والإجراءات الإدارية ذات الصلة.

وأضاف الوزير أن هذا المشروع يتضمن مقتضيات تحدد لائحة القرارات الإدارية الضرورية لإنجاز مشاريع الاستثمار، التي سيتم فيها تطبيق مبدأ اعتبار سكوت الإدارة بمثابة موافقة بعد انتهاء الآجال القانونية، ومن شأن هذا الأمر أن يعطي "دفعة قوية لتشجيع الاستثمار، كما سيشكل دعامة أساسية لتحسين مناخ الأعمال بالمملكة.

ب/

المصادقة على مقترحات تعيين في مناصب عليا
صادق مجلس الحكومة، المنعقد يوم الخميس برئاسة رئيس الحكومة، عزيز أخنوش، على مقترحات تعيين في مناصب عليا طبقا للفصل 92 من الدستور.

وأوضح الوزير المنتدب المكلف بالعلاقات مع البرلمان، الناطق الرسمي باسم الحكومة، مصطفى بايتاس، خلال ندوة صحفية عقب اجتماع المجلس، أنه على مستوى وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة، تم تعيين السيدة هنية المراني علوي، مفتشة عامة، فيما تم على مستوى وزارة التجهيز والماء تعيين السيد عبد الإلاه الريفاعي، مديرا للشؤون الإدارية والقانونية.

وأضاف أنه تم على مستوى وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني- قطاع السياحة، تعيين السيد منصف طيبي، مديرا للتقنين والتطوير والجودة، وعلى مستوى وزارة العدل، تعيين السيد رشيد وطيفي، مديرا للتعاون والتواصل.

كما تم على مستوى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار تعيين السيد المصطفى إجاجلي، رئيسا لجامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس، وعلى مستوى وزارة النقل واللوجستيك، تعيين السيد نور الدين ديب، مفتشا عاما، فيما تم على مستوى وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، تعيين السيد الحسين ايت الحاج،

مديرا عاما لمؤسسة الأعمال الاجتماعية لوزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة.



اليوم العالمي للوقاية المدنية تحت شعار، "دور تكنولوجيا المعلومات في تقييم المخاطر"

عبدالحق خرباش.. 01.03.2023



كاتب صحفي ومدير النشر للجريدة الإلكترونية hakikanews.net تحتفي المديرية العامة للوقاية المدنية، على غرار نظيراتها في العالم، اليوم الأربعاء فاتح مارس 2023، باليوم العالمي للوقاية المدنية تحت شعار، "دور تكنولوجيا المعلومات في تقييم المخاطر"، الذي اختارته المنظمة الدولية للحماية المدنية، التي يعد المغرب أحد أعضائها.

وأكد بلاغ للمديرية العامة للوقاية المدنية، أنه "في سياق يطبعه توالي الأحداث الكارثية التي تثقل كاهل كوكب الأرض وسكانه، والتي تفضي إلى عواقب وخيمة على الإنسان وبيئته، تحاول المديرية العامة للوقاية المدنية مواجهة هذه التحديات، من خلال إعادة النظر في

آليات وأدوات التوقع“.

وأضاف المصدر ذاته أن البحث العلمي، الذي يعود له الفضل في تطوير خدمات الوقاية المدنية، يوفر وسائل الكشف عن مخاطر الكوارث والإنذار، وهي ركيزة هامة في استراتيجية وقاية السكان وحمايتهم.

وهكذا، غدت تكنولوجيا المعلومات حليفا رئيسا في مجال تقييم المخاطر، وبالتالي في تعزيز المرونة أثناء مواجهة المخاطر.

وتابع البلاغ أنه “بهدف تحسين وتعزيز الوقاية من الأحداث الكبرى وتدبيرها، توفر التقنيات الجديدة لمصالح الطوارئ أجهزة تمكنها من تنفيذ مهامها بفعالية، لا سيما الطائرات بدون طيار المستخدمة في مهام التعرف على المخاطر ومراقبتها في المناطق التي يتعذر الوصول إليها، والاتصالات عبر الأقمار الصناعية، أو الوسائل المستعملة للربط والتواصل في المناطق المعزولة أو تلك التي لا تغطيها الشبكات الأرضية، فضلا عن الوسائل الأخرى المستخدمة في حالات تدخل محددة، والمجهزة بأدوات وبرامج التكنولوجيا، من قبيل نظام المعلومات الجغرافية (GIS)، أو نظام نمذجة المخاطر الكيميائية أو محاكاة حرائق الغابات”.

ويشكل الاحتفال باليوم العالمي للوقاية المدنية فرصة للتواصل بشأن هذا الموضوع، وللتحسيس بأهمية مؤسسة الوقاية المدنية، وبمهامها، وذلك من خلال تنظيم “أيام للأبواب المفتوحة” على مستوى وحداتها الإقليمية في جميع أنحاء المملكة، اليوم الأربعاء، فاتح مارس 2023.

ويشتمل برنامج هذه الأيام بحسب بلاغ المديرية العامة للوقاية المدنية، على فعاليات مختلفة، تتمثل أساسا في عروض بشأن تدخلات الإنقاذ وإطفاء الحرائق، وتقديم منصات وورشات تعليمية حول الإسعافات الأولية، وجلسات للتوعية بمخاطر الحياة اليومية، وعرض المعدات اللوجستية المستخدمة في حالة الطوارئ، مع عرض فقرات إعلامية وتوزيع منشورات تروم ترسيخ ثقافة التعامل مع المخاطر لدى المواطن وتشجيعه ليكون فاعلا في الحفاظ على سلامته الشخصية.



قرار صائب يصب في المصلحة العامة ويمشي مع توجهات الدولة المغربية

عبدالحق خرباش.. 01.03.2023



كاتب صحفي ومدير النشر للجريدة الإلكترونية hakikanews.net قرار صائب يصب في المصلحة العامة ويمشي مع توجهات الدولة المغربية

ربح الرهان في قضية عمرة طويلا ، القضية تعنى بمعلمة تاريخية يعرفها الصغير والكبير ، قضية المسبح البلدي .. لابسين .. مسبح السكان بمدينة تازة ، في إعتقادي مجلس جهة فاس مكناس أصاب بفعل تبنيه لمشروع إعادة تهيئة المسبح البلدي لتازة .

في السياق المتصل وصل مبلغ إعادة تهيئته 8 مليون و409 ألف درهم،

فيما حددت المدة 12 شهرا.

وتبلغ مساحة المشروع 2000 مترا مربعا، ويهدف هذا المشروع بالأساس إلى خلق فضاء ترفيهي لساكنة المدينة بحيث سيضم عددا من المرافق الأساسية كمستودعات الملابس، فضاءات الترفيه للكبار والصغار، مقهى، وموقف للسيارات.

المسبح البلدي لتازة يعود تشييده إلى عام 1952، وقد لعب عدة وظائف ترفيهية وسياحية وثقافية لفائدة عموم الشباب التازي علاوة على الزوار من المغاربة والأجانب، منذ انشائه، كما يعد بمثابة ذاكرة رياضية ساهمت في بروز عدد من السباحين الأبطال على المستوى الوطني والدولي.



معايير صناعة القصة الصحفية الإنسانية

عبدالحق خرباش، . 26.02.2023



كاتب صحفي ومدير النشر للجريدة الإلكترونية hakikanews.net

الاتحاد العالمي للصحفيين والإعلاميين

معايير صناعة القصة الصحفية الإنسانية

يعرف معجم "كولينز" القصة الإنسانية بأنها قصة مكتوبة أو مصوّرة عن أفراد ومشاعرهم وهو ما يؤكد معجم "أوكسفورد" الذي يعرفها بأنها توجّه في الإعلام يثير اهتمام القراء أو المشاهدين فينقل تجارب ومشاعر أفراد ويخلق ارتباطاً عاطفياً مع المتلقي. من جانبه يعتبر مجتمع الصحافة التابع لجامعة "كارديف" بالمملكة المتحدة أن "في قلب كل قصة إنسانية هناك أناس يشاركون قصصهم المتميزة بطريقة عاطفية ومثيرة للاهتمام مبرزاً أنها تتطرق لحالات أشخاص استطاعوا تجاوز مراحل صعبة أو مخيبة للآمال من حياتهم أو حققوا إنجازات استثنائية أو أعمال شجاعة أو قصصاً طريفة أو غرائبية أو قصصاً عن الانفتاح على تجارب جديدة ويكون التركيز خلالها دائماً على الفرد.

يتحرر الصحفي في أثناء كتابة القصة الصحفية الإنسانية من قيود الإجابة عن الأسئلة الستة (ماذا؟ ومن؟ ومتى؟ وأين؟ وكيف؟ ولماذا؟) في المقدمة بل يوزّعها بين مجريات الأحداث حيث تقتضي الضرورة أن ذكرت الصحفية آلاء أبو عيشة، الحاصلة على جائزة الصحافة العربية من فئة الشباب لعام 2016، والمدربة في مجال فنون الكتابة الصحفية ذكرت أن القصة الصحفية الإنسانية تتميز عن القصة الأدبية بأنها نمط عمل صحفي يجمع بين الإخباري والإبداعي (إخباري في قالب إبداعي).

وذكرت عدة نصائح لكتابة القصة الصحفية الإنسانية
أولها : إتقان فن المعاشة وتعني أنه لا يمكنك كتابة قصة سمعتها
من صديق عندما تستمع إلى القصة في أرضها ومن شهودٍ عليها أو
معايشين لها يصبح لنبرة الصوت حساب لدمعات العجائز حساب ناهيك عن
أن ذلك يقلل نسبة الخطأ في نقل المعلومة ويزيد من مصداقية كاتب
القصة .

والنصيحة الثانية تتعلق بضرورة إضفاء الحيوية على موضوع القصة
الإنسانية من خلال سحب خيال القارئ إلى حيث الحدث عبر وصف: المكان،
والزمان، والأشخاص.

أما الثالثة فمرتبطة بخاصية الشمولية والتكامل فكاتب القصة
الصحفية يجب ألا يترك للقارئ فرصة كي يضع علامة استفهامٍ واحدة
حول نقصٍ أو تضاربٍ في معلومات القصة المطروحة .

و الرابعة . . ضرورة أن تتمتع القصة بكمٍ كافٍ من المعلوماتية
بمعنى أن القصة الصحفية وسيلة لنقل معلومات جديدة حول حدث ما فلا
يجب الاعتماد في أثناء كتابتها على اللغة الأدبية أو الإفراط فيها
على حساب المعلومة

أحد الصحفيين العاملين في قناة البي بي سي يشير إلى أن تعامل
القنوات العالمية مع كافة القضايا الإنسانية يتعلق بصناعة المادة
الخبرية وبالاخص في قناة البي بي سي فعند حدوث أزمة إنسانية أو
كارثة طبيعية يكون ضحاياها عدد من السكان المحليين يتم تناول
الموضوع ابتداءً من زاوية خبرية من موقع الحدث وعدد الضحايا ثم
يتبع ذلك بتوجه العديد من الصحفيين أو العاملين في هذه المحطات
للقضايا الإنسانية وهي التي تحظى بوقت أطول في التغطية، ويتم
تناول قصص إنسانية تجسد حجم المأساة .

مثال ذلك عند حدوث كارثة التسونامي قامت العديد من القنوات
بتغطية الحدث ولكن تم عمل تقرير مطول عن أختين فرقت بينهما أمواج
التسونامي وفقدتا بعض أفراد العائلة لكن منظمات إنسانية وعمال
إغاثة تمكنوا من جمع رباط أسرتهما مجدداً .

وتشير نظرية جولتنج وروج إلى ثلاث فرضيات أساسية:
أولاً : الجمع: تفيد أن زيادة احتمال تحول الحدث إلى خبر تعتمد على
زيادة التزامه بالمعايير الموضوعية .

ثانياً : التكامل: تنص على أن العوامل تميل إلى استبعاد بعضها
البعض .

ثالثاً : الاستبعاد: تنص على استبعاد الأحداث التي لا تستوفي
المعايير أو التي تلتزم بعدد قليل جداً منها من دائرة الخبر .
وهكذا يصبح بإمكانك صناعة قصة صحفية إنسانية ضمن معايير وقيم
إخبارية تتناسب وسياسة عمل وسيلتك بشرط عدم الانجرار وراء سياسة

الوسيلة إلى حد قلب الحقائق والاستغلال.



لقاء بزاكورة تخليدا للذكرى الـ 65 لزيارة جلالة المغفور له محمد الخامس لمحاميد الغزلان MAP

عبدالحق خرباش. . 26.02.2023



كاتب صحفي ومدير النشر للجريدة الإلكترونية hakikanews.ne

زاكورة - تم، أمس الجمعة، بمقر عمالة إقليم زاكورة، تنظيم لقاء بمناسبة تخليد الذكرى الـ 65 للزيارة التاريخية لجلالة المغفور له محمد الخامس لمحاميد الغزلان يوم 25 فبراير 1958.

وفي كلمة له خلال هذا اللقاء، الذي حضره عامل إقليم زاكورة، فؤاد حجي، أكد المندوب السامي لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، مصطفى الكثيري، أن تخليد الذكرى الـ 65 للزيارة التاريخية التي قام بها بطل التحرير والاستقلال والوحدة لجلالة المغفور له محمد الخامس إلى امحاميد الغزلان، تجسيد للروابط المتينة التي تجمع العرش العلوي بالشعب المغربي.

وأضاف أن القرار المتبصر لجلالة المغفور له الملك محمد الخامس، بزيارة هذه الربوع من المملكة، جسد حنكة جلالته وبعد نظره وبلور عزم المغرب المستقل على مواصلة مسيرته التحررية وثباته وإصراره ونضاله الوطني سعيا إلى استكمال وحدته الترابية.

وأبرز السيد الكثيري أن هذا الحدث شكل بداية لتعبئة وطنية شاملة من أجل تحقيق طموحات وتطلعات الشعب المغربي، بإجماع أطرافه وفئاته السياسية والاجتماعية والثقافية على تحقيق الوحدة الترابية للمملكة.

وأضاف أن زيارة جلالة المغفور له محمد الخامس لمحاميد الغزلان، تميزت بخطابه الملكي التاريخي الذي شكل محطة بارزة في مسار استكمال الوحدة الترابية، مضيفا أنه أكد حقيقة واحدة، لا يمكن لأي أحد إنكارها، هي مغربية الصحراء، وتشبث المغاربة بوطنهم.

وأشار المفوض السامي أن هذه الزيارة الملكية كانت أيضا دليلا على الروابط القوية التي جمعت بين القبائل الصحراوية والعرش العلوي المجيد، وتأكيدا على انخراطها القوي في مسيرة النضال والمقاومة ضد الاحتلال.

وأكد السيد الكثيري أن المعارك البطولية التي خاضها جيش التحرير بالجنوب المغربي، الذي شكل أبناء الأقاليم الصحراوية عموده الفقري، تظل منقوشة في السجل التاريخي للأمة المغربية بمداد الفخر والاعتزاز، مشيرا إلى أن هذه المعارك برهنت فيها ساكنة هذه الربوع

من الوطن عن قدرة فائقة على الجهاد والتضحية.

وذكر السيد الكثيري، في هذا السياق، بزيارة جلالة المغفور له الحسن الثاني إلى هذه المنطقة سنة 1981 وخطابه بهذه المناسبة، الذي أكد فيه على الأهمية التاريخية العميقة لنضال المغاربة بالأقاليم الجنوبية من أجل الاستقلال.

وأكد السيد الكثيري أن هذين الحدثين التاريخيين يجسدان إرادة راسخة وتعبئة مسؤولة في سبيل الدفاع عن الثوابت الوطنية.

وخلال هذا الحفل، الذي جرى بحضور، أيضا، منتخبين وشخصيات مدنية وعسكرية، تم تكريم ستة أعضاء سابقين من أسرة المقاومة وجيش التحرير تقديرا لتضحياتهم من أجل استقلال البلاد.

كما تم تخصيص مساعدات مالية واجتماعية لفائدة 49 فردا سابقا من عائلة المقاومة وجيش التحرير وأرامل المتوفين منهم.

وعلى هامش هذا اللقاء، قام السيد الكثيري بزيارة لفضاء الذاكرة التاريخية للمقاومة والتحرير بجماعة تزارين (إقليم زاكورة)، التي تم تدشينها في فبراير 2022.

وتم إنشاء هذا الفضاء في إطار اتفاقية شراكة وتعاون بين المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش، وإقليم زاكورة، والوكالة الوطنية لتنمية مناطق الواحات وشجر الأركان ومجلس جماعة تزارين.



لقاء تواصليا مع ضباط الشرطة القضائية للدرك الملكي

عبدالحق خرباش.. . 24.02.2023



كاتب صحفي ومدير النشر للجريدة الإلكترونية hakikanews.net
وليد أفرياض/أكادير

نظمت النيابة العامة باستئنافية أكادير، يوم أمس الخميس 23 فبراير، لقاء تواصليا مع ضباط الشرطة القضائية للدرك الملكي، خصص لموضوع شكيليات الأبحاث التمهيديّة ودور الضابطة القضائية في ضمانات المحاكمة العادلة.

وقد عرف هذا اللقاء، الذي احتضنه مركب الاصطياف لقضاة وموظفي وزارة العدل بأكادير، حضور وكلاء الملك، والكولونيل ماجور عبد العالي دحماني القائد الجهوي للدرك الملكي بأكادير، إضافة إلى حضور ثلّة من المسؤولين القضائيين ورجال الدرك. وشكل هذا اللقاء، الذي يعد ثمرة عمل مشترك بين النيابة العامة على مستوى الدائرة القضائية لاستئنافية أكادير وعناصر الضابطة القضائية للدرك الملكي، فرصة لتبادل الأفكار والرؤى حول العمل المشترك والتنسيق بين الطرفين على مستوى تنظيم والتأطير لتجويد الأداء وتقديم خدمة أفضل للعدالة وللمواطن عموما ومرتفقي العدالة على وجه الخصوص.

وفي كلمة له بالمناسبة، قال الوكيل العام لدى محكمة الإستئناف بأكادير، عبد الرزاق فتاح، إن هذا اللقاء التواصلي التقييمي يأتي ثمرة للتوصيات التي تعمل مكونات النيابة العامة على المستوى الدائرة القضائية بأكادير، تحت إشراف الوكيل العام لدى محكمة الاستئناف بأكادير ووكيل الملك بالمحكمة الابتدائية لأكادير، وبتنسيق مع القائد الجهوي للدرك الملكي بأكادير، على تنزيلها تنفيذاً لتوصيات اللقاءات التواصلية والتنسيقية السابقة بين النيابة العامة والأمن الجهوي والقيادة الجهوية للدرك بأكادير، والتي تهدف إلى تقوية وتعزيز التعاون بين هذه المؤسسات، ومن أجل تذليل الصعاب التي تواجه عملهما المشترك. كما عرف اللقاء تقديم عرض بعنوان "شكليات الأبحاث التمهيدية ودور محاضر الضابطة القضائية في ضمانات المحاكمة العادلة"، قدمه الأستاذ عبد الله بلعسري، النائب الأول للوكيل العام للملك لدى محكمة الاستئناف بأكادير. وقد تم التطرق في هذا العرض إلى تعريف عمل الضابطة القضائية والصلاحيات المخولة لضباط الشرطة القضائية وحدودها، من خلال المقتضيات المنصوص عليها قانوناً في المسطرة الجنائية.

كما تطرق العرض إلى دور ضباط الشرطة القضائية في قضايا النساء والأطفال ضحايا العنف، وعلاقة ضباط الشرطة القضائية بالنيابة العامة ودورها في استتباب الأمن في المجتمع.

كما قدم العرض تفاصيل حول القانون رقم 14.27 المتعلق بمكافحة الاتجار بالبشر، وآليات تتبع تنفيذ الأحكام الصادرة لفائدة الدولة والمؤسسات العمومية، إضافة إلى توضيحات بخصوص تنفيذ الأحكام القضائية.

وقد خلص العرض إلى أن المعطيات والإجراءات التي تم تقديمها، تهدف كلها إلى تجويد عمل ضباط الشرطة القضائية وتوفير شروط المحاكمة العادلة وضمان عدم إفلات الجناة من العقاب، وتعزيز ثقة المواطن في العدالة بصفة عامة وفي مؤسسة النيابة العامة والضابطة القضائية بصفة خاصة.



العمل القضائي وضمانات المحاكمة العادلة في ضوء الدستور وتحديات الممارسة" بالمعهد العالي للقضاء بالرباط.

عبدالحق خرباش. . 24.02.2023



كلمة مولاي الحسن الداكي الوكيل العام للملك رئيس النيابة العامة في الندوة الوطنية المنظمة حول موضوع: "العمل القضائي وضمانات المحاكمة العادلة في ضوء الدستور وتحديات الممارسة" بالمعهد العالي للقضاء بالرباط.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيد المرسلين

- السيد الرئيس الأول لمحكمة النقض، الرئيس المنتدب للمجلس الأعلى للسلطة القضائية؛

- السيد وزير العدل؛

- السيد المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان؛

حضرات السيدات والسادة كل باسمه وصفته والتقدير والاحترام الواجب لشخصه يشرفني أن أتناول الكلمة نيابة عن السيد رئيس النيابة العامة الذي يتواجد في مهمة رسمية خارج أرض الوطن، فيمشاعر يطبعها السرور والاعتزاز، يشرفني أن أشارك بمعيتكم في أشغال الجلسة الافتتاحية لهذه الندوة العلمية المتميزة المنظمة بشراكة بين المجلس الأعلى للسلطة القضائية ورئاسة النيابة العامة ووزارة العدل والمندوبية الوزارية لحقوق الإنسان والتي تجسد المبدأ الدستوري المتعلق بالتعاون بين السلط، هذه الندوة التي التئم لجمعها في هذا اليوم المبارك من شهر شعبان قامت وازنة من القضاة الممارسين والمحامين والأساتذة الجامعيين والحقوقيين من أجل تدارس ومناقشة موضوع له راهنيته بالنظر لتعلقه بدور القضاء في أعمال وتكريس ضمانات المحاكمة العادلة في ضوء الدستور وتحديات الممارسة.

وبهذه المناسبة يطيب لي أن أقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان لكل من ساهم من قريب أو بعيد في تنظيم هذا اللقاء المتميز وتيسير أسباب انعقاده.

حضرات السيدات والسادة؛

إن انعقاد هذه الندوة يأتي في سياق تطبعه مجموعة من التحولات الحبلى بالعديد من المستجدات التي أسهمت في تقوية ضمانات المحاكمة العادلة ببلادنا، في مقدمتها دستور المملكة الذي عمل على دسترة مجموعة من المبادئ الأساسية للمحاكمة العادلة حيث نص بشكل صريح في الفصل 23 منه على أن قرينة البراءة والحق في محاكمة

عادلة مضمونان، وهو ما أعاد الدستور التأكيد عليه في الفصل 120 والذي نص على أن لكل شخص الحق في محاكمة عادلة وما هذا التأكيد إلا دليل على محورية ضمانات وشروط المحاكمة العادلة في مجال العدالة، هذه المكتسبات الدستورية التي تعززت بصدور القانون المتعلق بالتنظيم القضائي رقم 38.15 والذي حملت مقتضياته مجموعة من المستجدات التي تتصل بحقوق المتقاضين والحق في الدفاع وتيسير الولوج إلى العدالة بما يضمن تحقيق الشروط العادلة للمحاكمة.

وكما لا يخفى على حضراتكم فموضوع المحاكمة العادلة والضمانات المتعلقة بها في الميدان الجنائي يعد من أهم الانشغالات الحقوقية في مختلف الدول وتتابعها العديد من الهيئات والآليات الدولية المهتمة بحقوق الانسان. ويأتي مصدر هذا الانشغال من كون مجال ونطاق المحاكمة العادلة يخص قضايا بالغة الدقة والخطورة، بالنظر لكونها تنصب على حقوق أصيلة وجوهرية، في مقدمتها الحق في الحياة والأمن والسلامة والحرية والكرامة الإنسانية باهتمام بالغ.

ولقد شاع تداول تعبير المحاكمة العادلة، حتى كادت تختزل في الميدان الجنائي فقط، وذلك بسبب ارتباطه في الأذهان بالمجالات ذات الصلة بالحرية وبتقييدها، علماً أن المحاكمة العادلة مطلوبة وضرورية في أي فرع من فروع العدالة، سواء كانت مدنية أو جنائية.

واستحضاراً للأهمية التي يحظى بها موضوع المحاكمة العادلة ضمن النقاشات القانونية والحقوقية، فقد أولى الحوار الوطني حول إصلاح منظومة العدالة حيزاً هاماً لهذا الموضوع، حيث شكل تعزيز ضمانات المحاكمة العادلة أحد الأهداف الفرعية المكثّونة للهدف الرئيسي الخاص بتعزيز حماية القضاء للحقوق والحريات.

كما حظي هذا الموضوع بحيز وافر من النقاش ضمن الندوات الجهوية التي عرفها الحوار، حيث تم تخصيص ندوتين جهويتين على غير العادة لموضوع تطوير العدالة الجنائية وتعزيز ضمانات المحاكمة العادلة مما يعكس الأهمية القصوى التي يحظى بها هذا الموضوع في علاقته بالعدالة الجنائية.

فالحق في المحاكمة العادلة يشكل أحد الأعمدة الأساسية لدولة القانون وهو الأمر الذي جعل هذا الحق يحظى بمكانة خاصة كرستها الصكوك الدولية المرتبطة بحقوق الإنسان بدءاً من الإعلام العالمي لحقوق الإنسان، مروراً بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والذي أكد في مادته 14 على مجموعة من المبادئ التي باتت تشكل اليوم مرجعاً كونياً للأنظمة الجنائية الحديثة وجوهراً لكل محاكمة عادلة، وصولاً إلى اتفاقية مناهضة التعذيب وغيرها من الإعلانات والقواعد والمبادئ الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان. وإذا كانت المحاكمة العادلة تختزل مجموعة من الحقوق والضمانات

القانونية والقضائية التي ينبغي أن يتمتع بها أطراف الدعوى، فإن القضاء يظل المعول عليه لتفعيل هذه الضمانات، وهو ما فتى جلاله الملك محمد السادس نصره الله وأيده يؤكد عليه في العديد من ذرره الغالية، وفي هذا الإطار جاء في نص الخطاب السامي الذي ألقاه جلاله الملك بمناسبة افتتاح السنة القضائية بأكادير يوم 29 يناير 2003 ما نصه: (وتظل غايتنا إيجاد قضاء متخصص يكفل الفعالية في البت في المنازعات ويضمن الحق في المحاكمة العادلة ومساواة المواطنين أمام القانون في جميع الظروف والأحوال) انتهى النطق الملكي السامي.

حضرات السيدات الفضليات والسادة الأفاضل؛

لقد بادرت بلادنا منذ مدة إلى الانخراط في المجهودات الرامية إلى تعزيز القيم الكونية لحقوق الإنسان من خلال دسترة مجموعة من الضمانات القانونية والقضائية التي تشكل جوهر المحاكمة العادلة، حيث شكل دستور 2011 طفرة نوعية في مجال حقوق الإنسان بالنظر للزخم الحقوقي الذي جاءت به الوثيقة الدستورية والتي ارتقت بالقضاء إلى سلطة أناطت بها مهمة حماية حقوق الأشخاص والجماعات وحررياتهم وأمنهم القضائي.

ولقد كان للقضاء المغربي بمختلف أصنافه ودراجه دور كبير في تكريس وإعمال المبادئ الأساسية للمحاكمة العادلة من خلال العديد من الأحكام والقرارات التي تنطق بمجموعة من المبادئ الكونية لحقوق الإنسان.

وإلى جانب الدور الذي يضطلع به القضاء في هذا المجال، أقر المشرع المغربي مجموعة من الضمانات الرامية إلى تعزيز شروط المحاكمة العادلة، من ذلك التنصيص على قرينة البراءة كأصل وتكريس الطابع الاستثنائي للتدابير السالبة للحرية وتعزيز الرقابة القضائية على أماكن الحرمان من الحرية، والحق في الدفاع والحق في المناقشة الحضورية لوسائل الإثبات والحق في التزام الصمت، إلى جانب ضمان الحق في السلامة الجسدية، وغيرها من الضمانات القانونية الأخرى التي يعمل القضاء على تفعيلها وحسن تنزيلها على أرض الواقع باعتباره المؤتمن دستوريا على حماية حقوق الأشخاص والجماعات وحررياتهم وأمنهم القضائي وفقا للفصل 117 من الدستور.

حضرات السيدات والسادة؛

إن رئاسة النيابة العامة واستحضارا منها للمهام الدستورية والقانونية المنوطة بها تحرص إلى جانب قضاة النيابة العامة بمحاكم المملكة على ضمان تكريس شروط المحاكمة العادلة للجميع

بصرف النظر عن المراكز القانونية لأطراف الدعوى، كما تحرص أيضاً من خلال المهام التي تضطلع بها على مستوى تنفيذ السياسة الجنائية على جعل موضوع تفعيل ضمانات المحاكمة العادلة أحد أولويات السياسة الجنائية والتي تتجسد بشكل فعلي من خلال الدوريات التي وجهتها رئاسة النيابة العامة لقضاتها والتي تحثهم فيها على ضرورة السهر على تفعيل المبادئ الأساسية للمحاكمة العادلة التي يكفلها القانون للجميع، لاسيما في ما يتعلق بترشيد استعمال الآليات القانونية الماسة والمقيدة للحريات واحترام الكرامة الإنسانية وتكريس حقوق الدفاع باعتبارها حقا دستوريا وقانونيا لفائدة المتهمين والضحايا على حد سواء، وتفعيل كافة الشروط المتطلبة للمحاكمة العادلة بوصفها أحد أهم الحقوق الأساسية للإنسان.

وسعيًا لإذكاء الوعي الحقوقي لدى قضاة النيابة العامة وتملكهم للمعايير الكونية المتعلقة بشروط المحاكمة العادلة، بادرت رئاسة النيابة العامة بشراكة مع المجلس الأعلى للسلطة القضائية إلى اعتماد برنامج تكويني يستهدف تعزيز قدرات القضاة في مجال حقوق الإنسان حيث اشتمل هذا البرنامج على عدة وحدات للتكوين انصبت في جانب كبير منها على المبادئ الكونية للمحاكمة العادلة كما هو متعارف عليها دوليا بموجب الاتفاقيات والصكوك الدولية حيث استفاد من هذا البرنامج التكويني حوالي 922 قاض وقاضية من بينهم 203 مسؤولا قضائيا.

حضرات السيدات والسادة؛

إذا كانت المحاكمة العادلة حديث أمس فإنها ستظل حديث اليوم والغد أيضاً وذلك بالنظر لما تحمله من القيم والمبادئ الإنسانية الراقية التي أصبحت راسخة في الضمير الإنساني على مر عقود من الزمن، وناضلت الشعوب من أجل ضمان تكريسها دستوريا وقانونيا وقضائيا، كما ستظل نذراً يحمل فيه القضاة مهمة حمايتها وتكريسها وضمنان تمتع الأطراف بظلالها.

ولا يسعني في ختام هذه الكلمة إلا أن أجدد شكري لكل القائمين على هذا العرس العلمي المتميز.

والشكر موصول أيضاً لكافة الأساتذة الذين سيؤطرون بمدخلاتهم القيمة النقاش على مدار يومين كاملين، سيتم خلالهما تناول مجموعة من المواضيع القانونية الدقيقة، وإني على يقين بأن هذه الندوة ستتمخض عنها مخرجات واقتراحات وأفكار خلاقة من شأنها الإسهام في تعزيز أعمال الضمانات الأساسية للمحاكمة العادلة وتعزيز الحقوق

والحرىات بما ىخدم العءالة ببلانا لتكون فى مستوى تطلعات ءلالة الملك محمد السادس نصره الله وأىءه. وفقنا الله، ءمىعاً لما ىحبه وىرضاه والسلاىم علىكم ورحمة الله وبركاته.



ءفظ الله مولانا الإمام، ومن علىه بالشفاء العاءل، وأءام علىه نعمة الصءة والعافىة وطول العمر".

عءالء ءرباش. . 22.02.2023



ءاىب صءفى ومءىر النشر للءرىءة الإلكءرونىة
بلاء من وزارة القصور الملكىة والتشرىفات والأوسمة

تعلن وزارة القصور الملكية والتشريفات والأوسمة أن صاحب الجلالة " الملك محمد السادس، نصره الله وأيده، تعرض حفظه الله لنزلة برد ولهذا السبب فقد أوصى الطبيب الخاص لجلالة الملك حفظه ، (grippe) .الله بأخذ جلالتة فترة راحة طبية وتفادي السفر لبضعة أيام حفظ الله مولانا الإمام، ومن عليه بالشفاء العاجل، وأدام عليه نعمة "الصحة والعافية وطول العمر".



مركز ضخم بأحدث التجهيزات الطبية للتحليلات والفحص بالأشعة رهن إشارة موظفي ورجال الشرطة

عبدالحق خرباش.. 21.02.2023

كاتب صحفي ومدير النشر للجريدة hakikanews.net





شهد مركز الفحص بالأشعة والتحليل الطبية بالرباط، التابع لقطب المديرية العامة للأمن الوطني والمديرية العامة لمراقبة التراب الوطني، عملية توسعة كبيرة لمرافقه وتجهيزاته، وذلك بهدف النهوض بالأوضاع الاجتماعية للموظفات وموظفي الأمن الوطني.

وتندرج عملية توسعة هذا المركز، الذي دشنه صاحب الجلالة الملك محمد السادس خلال سنة 2019، في سياق جهود المديرتين الرامية إلى تطوير الخدمات الاجتماعية المسداة لموظفات وموظفي الأمن الوطني، سواء الممارسين أو المحالين على التقاعد وذي الحقوق، وكذا تمكينهم من الولوج إلى الخدمات والاستشارات الطبية الأساسية.

وتسعى عملية توسعة هذا المركز الى تعزيز الوضع الاعتباري لموظفات وموظفي الأمن الوطني، من خلال الحرص على توفير عرض صحي متنوع لفائدتهم، من أجل تمكينهم من الاضطلاع بشكل أفضل بدورهم الأساسي في تدعيم الشعور بالأمن والاستقرار.

وأضحى هذا المركز، الذي كان يتكون من بناية واحدة، يشتمل على ثلاث بنايات متطورة، مخصصة للفحص بالأشعة، والتحليلات الطبية، إضافة إلى مركز صحي لتقديم الاستشارات الطبية في مختلف التخصصات.

وتشتمل البناية الأولى المخصصة للتحليلات الطبية على مجموعة من المختبرات المجهزة بأحدث التقنيات والآليات الطبية من الجيل الجديد، والتي تتوزع بين مختبر للميكروبيولوجيا (الكشف عن الجراثيم والفطريات والطفيليات والفيروسات)، ومختبر الكيمياء الحيوية والمناعة الذاتية، ومختبر أمراض الدم، إضافة إلى وحدة لتشخيص داء كوفيد.

وتتألف البناية الثانية المخصصة للأشعة الطبية من وحدات للفحص بالأشعة مجهزة بمعدات طبية رقمية متطورة تعتمد تقنيات الذكاء الاصطناعي، وتشتمل على "السكانير"، وجهاز التصوير بالرنين المغناطيسي، وجهاز الفحص بالصدى، وجهاز الفحص "الماموغرافيا"

للكشف عن سرطان الثدي.

أما البناية الثالثة، التي خصصت للاستشارات الطبية، فتشتمل على مركز صحي متعدد الخدمات يقدم فحوصات طبية مجانية بمختلف التخصصات الطبية الحيوية التي تشمل أمراض الغدد، وأمراض القلب والشرايين، والأمراض التنفسية، وأمراض الأطفال والنساء، إضافة إلى استشارات طبية في التخصصات الجراحية كجراحة العظام، وجراحة الدماغ والاعصاب والجراحة العامة، واختصاصات أخرى، بالإضافة للطب العام وطب الاسنان، والتتبع النفسي والترويض الطبي، وكذا النقل والاسعاف الطبي.

ويشتمل هذا المركز الصحي على نحو 14 طبيبا في مجالات الطب العام والشغل والاستعجالي، إضافة 22 طبيبا مختصا، و38 من الأطر شبه الطبية، إضافة إلى صيدلية لتقديم الأدوية الخاصة بالحالات الاستعجالية.

